وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Tuesday, 26 August, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

النفط يواصل مكاسبه.. مع تزايد الإمدادات وارتفاع الطلب

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ارتفعت أسعار النفط، أمس الاثنين، بعد أن صعّدت أوكرانيا هجماتها على روسيا، مما أثار المخاوف من احتمال تعطل إمدادات النفط الروسية، في حين عززت توقعات خفض أسعار الفائدة الأميركية توقعات النمو العالمي والطلب على الوقود.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 13 سنتًا، أو 0.19 %، لتصل إلى 67.86 دولارا، وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 15 سنتًا، أو 0.24 %، لتصل إلى 63.81 دولارا.

وأعلن مسؤولون روس أن أوكرانيا شنت هجومًا بطائرة مسيرة على روسيا يوم الأحد، مما أدى إلى انخفاض حاد في سعة مفاعل في إحدى أكبر محطات الطاقة النووية في روسيا، وأدى إلى حريق هائل في محطة أوست-لوغا لتصدير الوقود.

علاوة على ذلك، قال القائم بأعمال حاكم المنطقة إن حريقًا في مصفاة نوفوشاختينسك الروسية، ناجم عن هجوم بطائرة مسيرة أوكرانية، لا يزال مشتعلًا لليوم الرابع يوم الأحد. تبيع المصفاة الوقود بشكل رئيس للتصدير، وتبلغ طاقتها الإنتاجية السنوية 5 ملايين طن متري من النفط، أي نحو 100 ألف برميل يوميًا.

وقال توني سيكامور، محلل السوق في آي جي: "بالنظر إلى النجاح الذي تحققه أوكرانيا في استهدافها للبنية التحتية النفطية الروسية، فإن مخاطر النفط الخام تتجه نحو الارتفاع".

في غضون ذلك، صرّح نائب الرئيس الأميركي، جيه دي فانس، يوم الأحد بأن روسيا قدمت "تنازلات كبيرة" نحو تسوية تفاوضية في حربها مع أوكرانيا. وقال فانس في برنامج "لقاء الصحافة مع كريستين ويلكر" على قناة إن بي سي: "لقد أدركوا أنهم لن يتمكنوا من تنصيب نظام دمية في كييف. كان هذا، بالطبع، مطلبًا رئيسًا في البداية. والأهم من ذلك، أنهم أقروا بأنه ستكون هناك ضمانات أمنية لسلامة أراضي أوكرانيا".

مع ذلك، جدد الرئيس الأميركي دونالد ترمب تهديداته يوم الجمعة بفرض عقوبات على روسيا إذا لم يُحرز تقدم نحو تسوية سلمية في أوكرانيا خلال أسبوعين. ويبدو أن كلا السعرين المرجعيين يفتقران إلى الزخم على الرغم من تلميحات الاحتياطي الفيدرالي إلى خفض في سبتمبر، مما يُحسّن شهية المخاطرة.

وقالت بريانكا ساشديفا، كبيرة محللي السوق في شركة فيليب نوفا للوساطة المالية، إن الأسواق تبدو مقتنعة إلى حد كبير بأن رسوم ترمب الجمركية ستُسبب ضررًا أكبر للنمو الاقتصادي، وهو ما يُبقي أسعار النفط تحت السيطرة حاليًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال محللون من بنك إيه ان زد، في مذكرة: "عززت نبرة الإقبال على المخاطرة في الأسواق شهية المستثمرين في قطاع السلع الأساسية، مدعومةً بتجدد مشاكل جانب العرض في قطاعي الطاقة والمعادن".

وقالوا، استقرت أسعار النفط بشكل كبير في التعاملات الآسيوية يوم الاثنين، عقب مكاسب أسبوعية قوية، مدعومة بتراجع التوقعات بوقف فوري لإطلاق النار بين روسيا وأوكرانيا، وإشارات حذرة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي تشير إلى احتمال خفض أسعار الفائدة الشهر المقبل.

ارتفعت عقود خام برنت الآجلة بنحو 3 % الأسبوع الماضي، بينما شهدت عقود خام غرب تكساس الوسيط أيضًا مكاسب قوية. فيما يُقيّم المتداولون التطورات الجيوسياسية لتوقعات إمدادات النفط.

في الأسبوع الماضي، اقترح الرئيس الأميركي دونالد ترمب عقد قمة ثلاثية تضم أوكرانيا وروسيا، بهدف تسهيل محادثات السلام. ورحّب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بالمبادرة، معتبراً إياها خطوة نحو إنهاء الصراع.

وأقرّ ترمب بأنه على الرغم من أن الرئيس الروسي بوتين قد يكون "سئم" من الحرب، إلا أنه لا يزال من غير المؤكد ما إذا كان يرغب في حل. وأثار احتمال وقف إطلاق النار مخاوف بشأن فائض في إمدادات النفط العالمية، خاصة إذا خُففت العقوبات الأميركية على النفط الروسي عقب اتفاق سلام.

مع ذلك، لا تزال أسعار النفط مدعومة مع استمرار تراجع التفاؤل المبكر بشأن احتمال وقف إطلاق النار بين روسيا وأوكرانيا.

في تطورات التجارة، من المقرر أن تُطبّق الولايات المتحدة رسوماً جمركية جزائية إضافية بنسبة 25 % على السلع الهندية اعتباراً من 27 أغسطس، ليصل إجمالي الرسوم الجمركية إلى 50 %. تأتي هذه الخطوة ردًا على زيادة مشتريات الهند من النفط الروسي. وقد أعرب المسؤولون الهنود عن استيائهم من الرسوم الجمركية، قائلين إن الهند يجب أن تدافع عن مصالحها الرئيسية.

وأشارت بعض شركات معالجة النفط الهندية إلى أنها ستواصل شراء النفط الخام الروسي، مما يشير إلى استمرار الطلب الذي قد يُسهم في دعم أسعار النفط العالمية.

وأثرت تصريحات رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول، في ندوة جاكسون هول الأسبوع الماضي على توقعات السوق. وأشار باول إلى أن الاحتياطي الفيدرالي قد يحتاج إلى خفض أسعار الفائدة في سبتمبر، مشيرًا إلى تزايد المخاطر على سوق العمل. ويضع المتداولون الآن احتمالًا بنسبة 87 % لخفض سعر الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية في الاجتماع القادم.

يُقلل انخفاض أسعار الفائدة من تكاليف الاقتراض على الشركات والمستهلكين، مما يُشجع الاستثمار والإنفاق اللذين يُمكن أن يزيدا من استهلاك الطاقة.

في تطورات أسواق الطاقة، أعلنت شركة ساسول للبتروكيميائيات الجنوب إفريقية يوم الاثنين أنها حققت أرباحًا سنوية بفضل ارتفاع أسعار الكيميائيات وتشديد ضوابط التكلفة وتراجع عمليات شطب الأصول.

حققت الشركة، التي تُنتج الوقود والمواد الكيميائية من الفحم والغاز، ربحًا أساسيًا للسهم الواحد بلغ 10.60 راند (0.6070 دولارًا أميركيًا) للسنة المالية المنتهية في 30 يونيو، مقارنةً بخسارة قدرها 69.94 راندا للسهم الواحد في العام الماضي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

استفادت ساسول أيضًا من تعويض قدره 4.3 مليارات راند من ترانسنت، بعد أن ادعت في دعوى قضائية أن شركة الخدمات اللوجستية المملوكة للدولة قد بالغت في تسعير نقل النفط على مدى عدة سنوات. وأعلنت الشركة أن مبيعاتها انخفضت بنسبة 9 %، ويعزى ذلك أساسًا إلى انخفاض أحجام المبيعات وانخفاض أسعار النفط بالراند وهوامش التكرير.

مع ذلك، تمكنت من إبقاء زيادات التكاليف الثابتة النقدية أقل من معدل التضخم، بينما انخفض الإنفاق الرأسمالي البالغ 25.4 مليار راند بنسبة 16 % عن العام السابق. وسجلت ساسول أيضًا انخفاضًا ملحوظًا في قيمة خسائرها، حيث بلغت 20.7 مليار راند، مقارنةً بـ 74.9 مليار راند في العام السابق.

وكانت خسائر الأصول في السنة المالية 2025 مرتبطة بعمليات مصفاتي الوقود السائل "سيكوندا" و"ساسولبورغ"، واتفاقية تقاسم إنتاج الغاز ومشروع التنقيب في موزمبيق، وأعمال الكيماويات الإيطالية.

كان الجزء الأكبر من خسائر ساسول في العام السابق مرتبطًا بعملياتها الكيميائية في الولايات المتحدة، والتي تأثرت بانخفاض الأسعار وضعف الطلب. وتوقفت ساسول مجددًا عن دفع أرباح الأسهم، حيث ظل صافي دينها البالغ 3.7 مليارات دولار أميركي أعلى من الحد الأقصى للدين البالغ 3 مليارات دولار أميركي، وذلك وفقًا لسياسة توزيع الأرباح.

في نيجيريا، وقّعت شركة نيجيريا للغاز الطبيعي المسال المحدودة عقودًا لتوريد الغاز لمدة 20 عامًا مع شركة النفط الوطنية النيجيرية المحدودة وشركات نفط أخرى، لتوريد 1.29 مليار قدم مكعب قياسي يوميًا لدعم مصانع التسييل وخطط التوسع، وفقًا لبيان صادر عن الشركة.

سيتم زيادة الكميات تدريجيًا مع مرور الوقت لتزويد محطة الغاز "ترين7-" البالغة تكلفتها 10 مليارات دولار في جزيرة بوني بولاية ريفرز، والتي اكتملت بنسبة 80%. وقال بايو أوجولاري، الرئيس التنفيذي لمجموعة شركة البترول الوطنية النيجيرية، بأن هذه العقود أتاحت فرصًا للنمو والتعاون والازدهار المشترك.

وأضاف فيليب مشلبيلا، المدير العام لشركة الغاز الطبيعي المسال النيجيرية، أن الصفقات عالجت مشكلات إمدادات الغاز المستمرة الناجمة عن انقطاع خطوط الأنابيب، بما في ذلك أعمال التخريب، وأشارت إلى استراتيجية الشركة في تنويع مصادر غاز التغذية بعد بيع العديد من شركات النفط العالمية أصولها البرية.

وتمتلك شركة الغاز الطبيعي المسال النيجيرية بشكل مشترك كل من شركة النفط النيجيرية المحدودة (49 %)، وشركة شل للغاز (25.6 %)، وشركة توتال إنرجيز (15 %)، وشركة إيني (10.4 %). في روسيا، انخفضت صادرات المنتجات النفطية المنقولة بحراً في روسيا في يوليو بنسبة 6.6 % مقارنة بشهر يونيو، إلى 8.67 ملايين طن متري وسط صيانة مصافي التكرير المحلية المخطط لها والطلب المحلي القوي، وفقاً لبيانات من مصادر في الصناعة. ارتفعت طاقة تكرير النفط الأولية غير المستغلة في روسيا خلال يوليو إلى أعلى مستوى لها منذ بداية العام، وهو 4.13 ملايين طن متري، بزيادة قدرها 26 % مقارنةً بـ 3.28 ملايين طن في يونيو. ويشير ارتفاع الطاقة الخاملة إلى انخفاض إنتاج الوقود وصادراته. وتراجع إجمالي صادرات المنتجات النفطية في يوليو عبر موانئ بريمورسك، وفيسوتسك، وسانت بطرسبرغ، وأوست-لوغا على بحر البلطيق بنسبة 5.4 % على أساس شهري، ليصل إلى 4.74 ملايين طن، وفقاً لبيانات من مصادر السوق.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وانخفضت صادرات الوقود عبر موانئ روسيا على البحر الأسود وبحر آزوف الشهر الماضي بنسبة 10.5 % على أساس شهري، لتصل إلى 3.27 ملايين طن. كما انخفضت صادرات المنتجات النفطية من مينائي مورمانسك وأرخانجيلسك الروسيين في القطب الشمالي الشهر الماضي بنسبة 41.8 % مقارنةً بشهر يونيو، لتصل إلى 39,700 طن، مقارنةً بـ 65,900 طن. وأظهرت البيانات أن صادرات الوقود في موانئ الشرق الأقصى الروسي ارتفعت بنسبة 15.3 % على أساس شهري في يوليو، لتصل إلى 611,000 طن، وذلك بعد أن أكملت المصافي المحلية أعمال الصيانة الموسمية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

انخفاض أسعار الغاز الأوروبية مع تراجع المخزون

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

انخفضت أسعار الغاز الطبيعي الأوروبية، أمس الاثنين، حيث انخفض عقد تي تي اف الهولندي القياسي بنسبة 1.1٪ ليصل إلى 33.20 يورو لكل ميغاواط/ساعة. تبلغ مخزونات الغاز في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي حاليًا ما يقرب من 76٪ من طاقتها الاستيعابية. ويقل هذا المستوى بشكل كبير عن نسبة 91٪ المسجلة العام الماضي، كما أنه أقل من متوسط السنوات الخمس البالغ 83٪.

وعلى الرغم من انخفاض أمس، هناك عدة عوامل تدعم الأسعار، حيث تضاءل تفاؤل السوق بشأن اجتماع محتمل بين الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي والرئيس الروسي فلاديمير بوتين. بالإضافة إلى ذلك، يشعر المتداولون بالقلق إزاء أعمال الصيانة المرتقبة في منشآت الغاز النرويجية.

في آسيا، ازداد نشاط الغاز الطبيعي المسال مع سعي المشترين لإعادة بناء المخزونات بعد فترة الصيف. وتُظهر بيانات أبحاث بنك إيه ان زد، أن الواردات إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية قد ارتفعت بناءً على متوسط 30 يومًا. وبلغ الاستهلاك اليومي الصيني أعلى مستوى له منذ يناير.

في تطورات أسوق الغاز، هناك مؤشرات مبكرة على أن بعض الدول الآسيوية تُكثّف وارداتها من الغاز الطبيعي المسال الأمريكي في إطار اتفاقيات تجارية مع الرئيس دونالد ترمب. ومن المتوقع أن تصل واردات آسيا من الوقود فائق التبريد إلى أعلى مستوى لها في ثمانية أشهر، مسجلة 2.01 مليون طن متري في أغسطس، وفقًا لبيانات جمعتها شركة كبلر لتحليل السلع.

ولكن الأهم من ذلك بكثير هو تقدير كبلر بأن واردات آسيا من الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة سترتفع إلى 3.61 ملايين طن في أكتوبر، وهو ما سيكون ثاني أعلى مستوى على الإطلاق بعد 3.75 ملايين طن المسجلة في فبراير 2021. وهناك محاذير بشأن توقعات أكتوبر، حيث أن هذه الشحنات تم ترتيبها بشكل أولي وقد لا يتم تحميلها فعليًا.

ولكن حتى في حال وجود بعض التفاوت في الأحجام الفعلية، فمن المرجح أن يشهد شهر أكتوبر زيادة في وصول الغاز الطبيعي المسال الأمريكي إلى آسيا. ولم يُكشف بعدُ بشكل كامل عن هوية مشتري هذا الغاز الطبيعي المسال، لكن بيانات الوجهة الأولية تشير إلى أن الجزء الأكبر يتجه إلى شمال آسيا، وهذا يعني إلى حد كبير اليابان وكوريا الجنوبية.

يأتي التزم ثاني وثالث أكبر مشتري للغاز الطبيعي المسال في العالم بزيادة وارداتهما من الطاقة من الولايات المتحدة كجزء من الاتفاقيات التي تم التوصل إليها مع ترمب بشأن التعريفات الجمركية على الواردات والاستثمار، ولم تُحدد اليابان رقمًا دقيقًا، لكن موقع البيت الأبيض الإلكتروني ذكر

أنقر هنا للرجوع للأعلى

في 23 يوليو أن طوكيو التزمت "بتوسع كبير" في مشتريات الطاقة من الولايات المتحدة.

بينما تعهدت كوريا الجنوبية بشراء منتجات طاقة بقيمة 100 مليار دولار من الولايات المتحدة في صفقة أعلنها ترمب في 30 يوليو، على الرغم من عدم توضيح الإطار الزمني للوصول إلى هذه القيمة.

مع ذلك، يبدو رقم 100 مليار دولار مرتفعًا مقارنةً بكمية الغاز الطبيعي المسال والنفط الخام والفحم التي استوردتها كوريا الجنوبية تاريخيًا من الولايات المتحدة. استوردت كوريا الجنوبية 5.71 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال الأمريكي في عام 2024، وهو ما يعادل 3.45 مليارات دولار أمريكي، وفقًا لسعر البيع الفوري الآسيوي الحالي البالغ 11.65 دولارًا أمريكيًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

فيما استوردت اليابان 6.50 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة في عام 2024، وفقًا لشركة كبلر، والتي ستبلغ قيمتها حوالي 3.93 مليارات دولار أمريكي بالأسعار الحالية. حتى مع افتراض زيادة واردات اليابان وكوريا الجنوبية من الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة ثلاث مرات، فإن القيمة الإجمالية لا تتجاوز 22 مليار دولار أمريكي سنويًا.

لكن حجم الواردات سيرتفع إلى حوالي 36 مليون طن، أي حوالي 42% من 84.8 مليون طن صدّرتها الولايات المتحدة في عام 2024. ومن المرجح أن تزداد صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال في السنوات القادمة مع بدء تشغيل محطات جديدة، لكن الطلب سيغمرها إذا حاولت كل دولة تعهدت بزيادة وارداتها بشكل كبير كجزء من اتفاقيات تجارية الوفاء بالتزاماتها.

الاتحاد الأوروبي يشتري بـ250 مليار دولار

وصرح ترمب بأن الاتحاد الأوروبي وافق على شراء 250 مليار دولار سنويًا من الطاقة الأمريكية لمدة ثلاث سنوات، وهو رقم وصفته بالوهمي بمجرد النظر في الكميات الفعلية اللازمة لتلبية هذا الرقم.

حتى محاولة شراء المزيد من الغاز الطبيعي المسال والنفط الخام والفحم من الولايات المتحدة قد تُعطّل تدفقات التجارة العالمية وتُشوّه الأسعار. على سبيل المثال، إذا ضاعفت اليابان وارداتها من الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة ثلاث مرات لتصل إلى مستوى سنوي يبلغ حوالي 20 مليون طن، فهذا يعني أنها ستشتري على الأرجح حوالي 12 مليون طن أقل من الموردين الحاليين مثل أستراليا وقطر.

ومن المرجح أن ينتهي الأمر باليابان إلى عدم شراء أي شحنات فورية تقريبًا، ومن المرجح أيضًا أن تُجبر على بيع شحنات آجلة بخصومات لمشترين آخرين.

ومن غير المرجح أن تكون شركات المرافق اليابانية على استعداد لتحمل الخسائر لمجرد محاولة إرضاء ترامب، لذا فمن المرجح أن يكون هناك حد أقصى لكمية الغاز الطبيعي المسال الأمريكي التي ستكون على استعداد لشرائها. علاوة على ذلك، من المرجح أن يكون الحد الأقصى أقل بكثير مما يعتقد ترمب أنه ينبغي أن يكون.

في وقت، من المتوقع أن ترتفع صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكية بنحو 10% سنويًا حتى عام 2030، مع مضاعفة شركات الطاقة طاقتها الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال، وفقًا لمحللين، مما يُعطي دفعة قوية لصناعة الغاز الصخري الناضجة في البلاد، والتي شهدت تباطؤًا في النمو وارتفاعًا في التكاليف.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تُعدّ الولايات المتحدة أكبر مُنتج للنفط والغاز الطبيعي في العالم، ولكن تم استغلال العديد من أفضل مواقع الحفر لديها. وبينما يُتوقع أن يستقر إنتاج النفط أو ينخفض في الأشهر المقبلة، يظل الغاز نقطةً واعدةً للصناعة، ويعود ذلك أساسًا إلى ازدهار صادرات البلاد.

وتتجه صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكية نحو الارتفاع من مستوى قياسي بلغ 11.9 مليار قدم مكعب يوميًا في عام 2024 إلى 21.5 مليار قدم مكعب يوميًا في عام 2030، وفقًا لتوقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ويعمل منتجو الغاز الطبيعي المسال الأمريكيون على بناء محطات جديدة لتبريد الغاز إلى حالته السائلة للتصدير. ويهدفون إلى تلبية الطلب المتزايد على هذا الوقود عالميًا، لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، في ظل توجه العديد من الدول إلى التخلص التدريجي من محطات الطاقة التي تعمل بالفحم. وهذا يوفر آفاق نمو قوية لمناطق إنتاج الغاز في البلاد.

ويتوقع بنك مورغان ستانلي ارتفاع إنتاج الغاز في صخور هاينزفيل في لويزيانا بنسبة 41%، وفي حوض برميان في تكساس ونيو مكسيكو بنسبة 21% بين عامي 2024 و2027. وستنمو صخور مارسيلوس ويوتيكا، الممتدة في أجزاء من بنسلفانيا وأوهايو وغرب فرجينيا، بنسبة 9%، وفقًا لتقديرات مورغان ستانلي.

بينما يستعد منتجو الغاز وشركات الاستثمار الأمريكية لمزيد من النشاط في هاينزفيل، متأهبين لازدهار صادرات الغاز الطبيعي المسال الذي ستعززه الموافقات الجديدة، وفقًا لتصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب.

وقال دومينيك ديلوسو، الرئيس التنفيذي لشركة إكسباند إنرجي، أكبر شركة منتجة للغاز في البلاد، "ضمن دائرة نصف قطرها 300 ميل من أصولنا (هاينزفيل)، هناك أكثر من 12 مليار قدم مكعب يوميًا من الطلب على الغاز الطبيعي المسال قيد الإنشاء، وستكون جاهزة للخدمة بحلول عام 2030"

ووافقت شركة الطاقة الأمريكية "فينتشر جلوبال إل إن جي" هذا العام على بناء مصنعها الثالث للتصدير في لويزيانا، بينما قررت منافستها "شينيير إنرجي" بناء قاطرتي تسييل إضافيتين في مصنعها في كوربوس كريستي بولاية تكساس. وأعلنت شركة "وودسايد إنرجي جروب" الأسترالية أنها ستمضي قدمًا في مشروعها للغاز الطبيعي المسال في لويزيانا.

ويتوقع المحللون أن تستفيد المزيد من شركات الطاقة من سياسات ترمب الفيدرالية المواتية بشأن التصاريح لبناء مصانع وخطوط أنابيب إضافية لتصدير الغاز الطبيعي المسال خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة.

بشكل عام، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ارتفاع إنتاج الغاز في الولايات المتحدة من مستوى قياسي بلغ 103.6 مليارات قدم مكعب يوميًا في عام 2023 إلى حوالي 113.5 مليار قدم مكعب يوميًا في عام 2030، حيث سيُخصص معظم هذا الوقود لتلبية الطلب المتزايد على صادرات الغاز الطبيعي المسال.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

40 تريليون متر مكعب احتياطيات مؤكدة للغاز الطبيعي الخليجي

الرياض

كشفت آرثر دي ليتل في تقرير جديد لها بعنوان "تعظيم الاستفادة من احتياطيات الغاز الطبيعي بدول مجلس التعاون الخليجي"، عن منهجيتها القائمة على البيانات لمساعدة دول مجلس التعاون الخليجي في اتخاذ قرارات أفضل حول كيفية استغلال ثرواتها من الغاز الطبيعي بتحسين كفاءة التوزيع على القطاعات المختلفة، وبذلك يمكن لصناع القرار والسياسات ومخططي الشركات من خلال "مؤشر استغلال الموارد"، تقييم العائد الاقتصادي والصناعي والاجتماعي للغاز عبر منهجية منظمة ومقارنة لضمان تحقيق أقصى استفادة ممكنة.

تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعةً احتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي تتجاوز 40 تريليون متر مكعب، وهو ما يمثل حوالي 20% من إجمالي الاحتياطيات العالمية، إذ تستحوذ قطر وحدها على 24.7 تريليون متر مكعب، كأكبر احتياطي في المنطقة، وكدولة رائدةً عالميًا في صادرات الغاز الطبيعي المسال. وهو ما يؤكد على الدور الاستراتيجي للمنطقة بحجم إنتاجها السنوي الضخم، حيث تنتج قطر 211 مليار متر مكعب، والمملكة العربية السعودية 124 مليار متر مكعب، ودولة الإمارات العربية المتحدة 56 مليار متر مكعب، وعُمان 54 مليار متر مكعب، بينما تنتج الكويت والبحرين 20 مليار متر مكعب أو أقل لكل منهما، مما يجعلهما تعتمدان بشكل كبير على الواردات لتلبية الطلب المحلي.

وكانت قرارات دول مجلس التعاون بشأن توزيع الغاز على القطاعات الاقتصادية تتبع فيما مضى منطقًا بسيطًا يتمثل في تلبية احتياجات الطاقة المحلية، ودعم الصناعات الرئيسة، والوفاء بالتزامات التصدير، إلا أن تقرير آرثر دي ليتل البحثي الأخير يُحذر من مغبة هذا النهج الذي قد يحول دون الاستغلال الأمثل لقيمة اقتصادية هائلة إذا لم يتم الاعتماد على طريقة أكثر تنظيمًا في توزيع استخدامات الغاز الطبيعي على القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولمعالجة هذا التحدي، يوفر مؤشر استغلال الموارد إطارًا للدمج بين خمسة من الأبعاد الاستراتيجية المترابطة في نتيجة مقارنة واحدة، فيراعي أولًا تأثير الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك لقياس الربحية الحقيقية المُولّدة لكل وحدة من الغاز، مع الأخذ في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة لتقديم صورة مالية دقيقة، ثم يُقيّم مساهمة الغاز في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يعكس الآثار المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن استخدام الغاز على الناتج الوطني، مع مراعاة الآثار المُضاعِفة عبر سلاسل الإمداد. كما يقيّم "استحداث فرص العمل الجديدة" ليس فقط على أساس عدد الوظائف المستحدثة، ولكن أيضًا على أساس جودتها، بالإضافة إلى مواءمتها مع الاستراتيجيات الوطنية للقوى العاملة ودورها في تطوير المهارات والارتقاء بها. كما يدرس بُعد التعقيد الاقتصادي كيفية دعم عملية توزيع الغاز لجهود التنويع الاقتصادي والتطوير الصناعي، فيعطي الأفضلية للمسارات التي من شأنها تمكين إنتاج الصادرات الأكثر تطورًا وقيمة. وأخيرًا، يأخذ في الاعتبار أوجه التكامل مع الأسواق العالمية من خلال تحديد القطاعات التي يمكن لاستخدام الغاز فيها أن يعزز من الشراكات التجارية والجاهزية للتصدير والبنية التحتية الحالية، بهدف توسيع النفوذ الاقتصادي للمنطقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

توضح الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة أهمية هذا النهج، ففي صناعة الألومنيوم على سبيل المثال، قد تصل تكلفة الطاقة إلى 40% من تكاليف الإنتاج، كما أن إجمالي استهلاكها قد يمثل حوالي 50% من التكلفة الإجمالية لإنتاج الألمنيوم. وفي الوقت الذي يمكن لتوفير الغاز بأسعار معقولة أن يعزز من الميزة التنافسية بتقليص التكلفة، إلا أن مؤشر استغلال الموارد من شأنه أن يساعد صناع القرار على مقارنة هذه الميزة بالقيمة المحتملة لإعادة توجيه الكمية نفسها من الغاز نحو استخدامات ذات عوائد أعلى، كتصدير الغاز الطبيعي المسال أو إنتاج البتروكيماويات المعقدة.

مؤشر استغلال الموارد

وفي معرض حديثه عن التقرير صرح / بيتر كازناتشيف، مدير المشاريع في آرثر دي ليتل، الشرق الأوسط، قائلاً: "لا يهدف مؤشر استغلال الموارد إلى فرض مسار واحد لتوزيع الغاز على القطاعات الاقتصادية، بل يهدف إلى تزويد صانعي القرار بالأدوات اللازمة لاختيار المسارات التي تخدم الأهداف الوطنية وتدعم جهود التنويع الاقتصادي وتُعزّز القدرة على الصمود بعيد المدى في وجه التحديات المستقبلية. كما يمكننا من خلال قياس الربحية، والأثر الاقتصادي، والمواءمة الاستراتيجية مجتمعين في إطار واحد، من تقديم رؤية شمولية حول المجالات التي يُحقق الغاز فيها أكبر قيمة ممكنة".

هذا ويمكن تخصيص المؤشر وتعديله ليتلاءم مع الأولويات الوطنية عبر تعديل الأوزان النسبية لأبعاده الخمسة، مع إعادة معايرته بما يتوافق مع تطورات السوق أو ظهور صناعات جديدة. وتتراوح تطبيقاته من مساعدة الحكومات على تحديد أهداف التخطيط طويلة الأجل وحتى تمكين المخططين في الشركات والمشاريع المشتركة من تحقيق التوازن بين الاحتياجات المحلية وفرص التصدير.

علمًا بأن الاضطرابات الأخيرة في التجارة العالمية، بالإضافة إلى التوسع الصناعي في المنطقة، قد عززا من أهمية وجود استراتيجيات توزيع قائمة على الأدلة، وفي ظل ارتفاع الطلب الداخلي بالدول المنتجة الكبرى مثل قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات وسلطنة عُمان، ووقوع الدول التي تعتمد على الاستيراد كالكويت والبحرين تحت ضغط أكبر لتأمين إمداداتها من الغاز، يأتي هذا الإطار ليوفر أداة موحدة للتوزيع الاستراتيجي للغاز على القطاعات الاقتصادية.

وفي سياق متصل صرح / إيليا إبيخين، مدير المشاريع في شركة آرثر دي ليتل، الشرق الأوسط، قائلاً: "يعمل مؤشر استغلال الموارد، في هذا الوقت الذي يشهد تحولاً في التحالفات العالمية وإعادة تقييم حالة الاقتصاد، على تمكين دول مجلس التعاون الخليجي من النظر إلى الغاز ليس فقط كمصدر للطاقة بل كرافعة استراتيجية لتحقيق النمو المستدام".

كما يزود مؤشر استغلال الموارد الصادر عن آرثر دي ليتل قادة دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال تحديد القيمة الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية لكل متر مكعب من الغاز الطبيعي، بالوسائل اللازمة لاتخاذ قرارات لتوزيع مخصصات الغاز من شأنها تعزيز التنويع الاقتصادي ورفع القدرة التنافسية والمرونة على خريطة قطاع الطاقة الآخذة في التغير.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

سعود بن نايف: منظومة الكهرباء ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي

الرياض

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمير المنطقة الشرقية، في مكتب سموه بديوان الإمارة أمس، وكيل وزارة الطاقة لشؤون الكهرباء م. رائد بن عبدالعزيز الشنيبر، يرافقه عددًا من القيادات في الوزارة.

ونوّه أمير الشرقية بما توليه القيادة الرشيدة – أيدها الله – من دعم متواصل لتطوير قطاع الطاقة، مشيراً إلى أن منظومة الكهرباء تمثل ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي وتحسين الخدمات ورفع جودة الحياة، مؤكداً على أهمية استمرار الجهود لتبني أفضل الممارسات في الكفاءة والاستدامة، وتعزيز الشراكة بين مختلف القطاعات لضمان موثوقية الخدمات الكهربائية وتلبية احتياجات التنمية.

وقدّم م. الشنيبر خلال اللقاء عرضاً لأبرز مستهدفات قطاع الكهرباء ضمن منظومة الطاقة الوطنية، مبينًا أن الوزارة تعمل وفق خطة استراتيجية شاملة تستند إلى مبادئ الكفاءة والاستدامة والتنوع.

من جهة أخرى، استقبل أمير الشرقية، في مكتب سموه بديوان الإمارة أمس، رئيس جامعة الملك فيصل د. عادل بن محمد أبو زنادة، ووكلاء الجامعة، وذلك بمناسبة بدء العام الجامعي 1447هـ.وأشاد سموه بدعم القيادة الرشيدة – أيدها الله – للجامعات، مثمناً سموه جهود جامعة الملك فيصل باعتبارها صرحاً علمياً بارزاً يسهم في خدمة أبناء وبنات الوطن، ويعزز الحراك التنموي من خلال برامجها الأكاديمية وأبحاثها العلمية ومبادراتها المجتمعية، مؤكداً سموه على أهمية مواءمة التخصصات الأكاديمية مع احتياجات سوق العمل لضمان إعداد كفاءات وطنية قادرة على تلبية متطلبات التنمية.

وقدّم رئيس الجامعة لسموه تقريراً عن خطط الجامعة للعام الجديد، متضمناً أبرز الإنجازات الأكاديمية والبحثية والتنموية، والمشروعات القائمة والمستقبلية، رافعاً شكره لسمو أمير المنطقة الشرقية على ما تلقاه الجامعة من دعم واهتمام.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

واردات السعودية من السيارات الكهربائية تقفز 301% خلال 5 أشهر

الاقتصادية

شـهدت السـوق السـعودية خلال الأشـهر الأولى مـن العـام الجـاري طفـرة ملحوظـة في واردات السـيارات الكهربائيـة، حيث ارتفعت 301% لتصل إلى349 سيارة كهربائية بقيمة تجـاوزت 82 مليـون ريـال.

وبحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء التي حصلت عليها "الاقتصاديـة"، كانـت قـد بلغـت واردات السـعودية مـن السيارات الكهربائية 87 سيارة بقيمة 28 مليون ريال خلال نفـس الـفترة العـام الماضي.

وتصدرت الصين قائمة الدول المصدرة للسيارات الكهربائية إلى السـعودية في الـفترة مـن ينايـر حتى مايـو الماضي، بـ212 سيارة، تلتهـا ألمانيا بـ64 مركبة، و32 سيارة من فرنسا، و28 مـن الولايات المتحدة.

وجاءت النمسا خامسا بواقع 11 سيارة، إضافة إلى واحدة فقط من كل من كوريا الجنوبية والمكسيك.

وسـبق أن احتلـت الـصين المرتبـة الأولى مـن حيـث وارادتهـا للسـيارات الكهربائيـة إلى السـعودية عـن الـفترة ذاتهـا العـام مـن 2024 بواقـع 31 سـيارة، تلتهـا الولايـات المتحـدة بـ29 سيارة، ثـم ألمانيا بـ20 سيارة، واليابان بـ4 سيارات، وبولندا بسـيارتين، وإيطاليا بسـيارة واحـدة.

وتواصـل الـصين تعزيـز مكانتهـا كأكبر سـوق للسـيارات في العالم، حيث تستحوذ على أكثر من نصف مبيعات السيارات الكهربائيـة عالميـا، مـع نمـو شـهري بلـغ متوسـطه 36% في النصف الأول من 2025 وفق بيانات شركة أبحاث السوق "رو موشـن".

وفي أوروبا ارتفعت المبيعات بنسبة 48% إلى نحو 390 ألف مركبة، بينما نمت مبيعات أمريكا الشمالية 10% لتتجاوز 170 ألف سيارة، وقفزت المبيعات في بقية أنحاء العالم 55% إلى أكثر من 140 ألف سيارة.

ثقة المستهلك المحلي

يبدو أن المستهلك السعودي بدأ يتبنى السيارات الكهربائية بشكل أكبر، إذ تلاشت المخاوف المتعلقة بالأعطال أو العيوب التصنيعية، إذ يتضح ذلـك مـن خلال تراجـع عـدد المركبات الكهربائيـة التي تـم استدعاؤها بنسـبة 59%، حيث بلـغ عددها 115 سـيارة فقـط في النصـف الأول مـن 2025، مقابـل 284 سـيارة في الـفترة نفسـها مـن 2024.

ورأى الدكتور بندر الفيفي، الاستاذ المساعد في هندسة الطاقة المتجـددة، أن زيـادة واردات السـيارات الكهربائيـة دليـل علـى تنامـي وعـي المسـتهلك بضرورة الاعتمـاد علـى وسـائل نقـل أقـل للانبعاثـات الكربونيـة، مضيفـا: "شـجع علـى زيـادة هـذا الوعـي حـرص السـعودية علـى أهميـة الانتقـال نحـو وسـائل نقـل نظيفـة ومسـتدامة الـذي ترجمتـه لعديـد مـن الخطـوات لتعزيـز اسـتخدام السـيارات الكهربائيـة".

أنـقـر هـنـا للرجـوع للأعـلى

الفيفي أوضح أن أبرز الخطوات التي اتخذتها السعودية تتمثل في استقطاب شركات عالمية مثل لوسيد، وتصنيع المركبات الكهربائية والبطاريات محليا، إضافة إلى خطط لزيادة البنية التحتية لشحن هذه السيارات على نحو أوسع.

وأضاف: "أدركت السعودية أهمية البنية التحتية في دعم هذا التحول، لذا أطلقت شركات مثل (EVIQ) لتوفير بنية شحن محلية واسعة بهدف الوصول لعدد 5 آلاف محطة شحن بحلول عام 2030، وذلك حسب التقرير الصادر من مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية".

وقال إن التطور العالمي في صناعة السيارات الكهربائية مع وجود وكلاء محليين وقلة الاستدعاءات للسيارات المصنعة أدى إلى زيادة موثوقية المستهلكين فيها.

استثمارات محلية

تشهد السعودية نموا سريعا في قطاع السيارات الكهربائية، إذ أطلقت أول علامة تجارية محلية باسم "سير"، مع خطط لتصنيع وتوطين الصناعة بالشراكة مع شركات عالمية.

كما دشنت شركة لوسيد الأمريكية مصنعها في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، وبدأت بإنتاج سياراتها الفاخرة داخل السعودية، مع خطط لتوسعة الطاقة الإنتاجية مستقبلاً.

تتجه السعودية بخطوات متسارعة نحو بناء منظومة متكاملة للسيارات الكهربائية، انسجاماً مع رؤية 2030 التي تستهدف التنويع الاقتصادي وخفض الانبعاثات الكربونية. الجمع بين الاستيراد المتزايد، وإطلاق علامات تجارية محلية، وإنشاء مصانع إنتاج، يعكس مساراً إستراتيجياً يجعل المملكة لاعباً إقليمياً في هذا القطاع الواعد.

إعادة التصدير

إلى جانب الاستيراد، تحولت السعودية إلى مركز لوجستي لإعادة تصدير السيارات الكهربائية، حيث تمت إعادة تصدير 8 سيارات بقيمة 8 ملايين ريال خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2025، إلى الإمارات، الصين، إسبانيا بواقع سيارتين لكل بلد، وسيارتين موزعتين على الولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية.

وبالمقارنة، بلغ عدد السيارات المعاد تصديرها خلال الفترة نفسها من 2024 نحو 5 سيارات بقيمة تجاوزت 2.6 مليون ريال.

واردات السنوات الثلاث الأخيرة

خلال السنوات الثلاث الماضية، استوردت السعودية نحو 1.174 سيارة كهربائية بقيمة إجمالية تجاوزت 510 ملايين ريال، كان نصيب عام 2023 منها الأكبر بـ778 سيارة، يليه 2022 بـ210 سيارات، ثم 2024 بـ186 سيارة

وتصدرت الولايات المتحدة قائمة أكثر الدول المصدرة خلال هذه الفترة بـ 573 سيارة، تلتها ألمانيا بـ332 سيارة، الصين بـ150 سيارة، كوريا الجنوبية بـ 34 سيارة، ثم بولندا بـ10 سيارات

وقال محمد عثمان، مدير مبيعات في إحدى وكالات السيارات في السعودية، إن ارتفاع واردات السيارات الكهربائية مؤشر على دخول مرحلة جديدة من الطلب المحلي على هذه النوعية من السيارات، وهو ما يشير إلى نضوج السوق السعودية بشكل أسرع من المتوقع، مبينا أن تراجع الاستدعاءات للسيارات الكهربائية يعزز ثقة المستهلك، ويمثل عاملا محفزا لتسريع تبني هذه النوعية من السيارات، خصوصا مع التوسع في البنية التحتية لمحطات الشحن.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأشـار إلى أن وكلاء السـيارات بـات لديهـم قناعـة تامـة بـأن السـيارات الكهربائيـة بـدأت تسـتقطع حصتهـا مـن السـوق المحليـة مـا دفعهـم لزيـادة عـدد السـيارات المسـتوردة لتلبيـة رغبـات المسـتهلكين السـعوديين، وكذلـك شـركات تـأجير السـيارات التي بـدأت تعتمـد على مداخيـل تـأجير السـيارات الكهربائيـة التي بـدأت تحقـق عوائـد ماليـة مجزيـة.

أنـقـرهـنـا للرجـوع للأعـلى

الصين: إنتاج الكهرباء من الفحم لأعلى مستوى منذ 10 سنوات

الشرق الأوسط

ارتفع إنتاج الكهرباء من الفحم في الصين، خلال النصف الأول من العام الحالي، إلى أعلى مستوى له منذ 10 سنوات، رغم النمو السريع في إنتاج الطاقة المتجددة.

ووفقاً لتحليلٍ نشره مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف، يوم الاثنين، جرى ربط محطات فحم بقدرة إجمالية تبلغ 21 غيغاواط بالشبكة الكهربائية بين يناير (كانون الثاني) ويونيو (حزيران) الماضيين، وهو ما يُعد أعلى رقم في النصف الأول منذ عام 2015.

ويتوقع المحللون أن يتجاوز إجمالي الطاقة الإنتاجية لمحطات كهرباء الفحم في الصين 80 غيغاواط، بنهاية العام.

وذكر مركز أبحاث الطاقة المتجددة بالصين، في تقريره: «على الرغم من التغير السريع في القدرة ومزيج توليد الطاقة، لا يُظهر بناء محطات توليد الطاقة بالفحم في الصين أي تباطؤ».

وفي الوقت نفسه، تُواصل الصين زيادة إنتاج الطاقة الخضراء. ويتوقع المركز أن تزيد قدرة توليد طاقة الرياح والطاقة الشمسية بأكثر من 500 غيغاواط، بنهاية عام 2025.

وفي المقابل، أضافت ألمانيا ما يقل قليلاً عن 20 غيغاواط كهرباء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية والكتلة الحيوية في عام 2024، ليصل إجمالي قدرتها إلى نحو 190 غيغاواط، وفقاً لوكالة الشبكة الاتحادية الألمانية.

في الوقت نفسه، أدى التوسع السريع في الطاقة الخضراء إلى الحد من الانبعاثات. وقد أظهر تحليلٌ أجرته البوابة الإلكترونية «كاربون بريف» أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الصين انخفضت بنسبة 1 في المائة، خلال النصف الأول من العام الحالي، مقارنة بالعام الماضي. وانخفضت انبعاثات قطاع الطاقة وحده - وهو أكبر مصدر لغازات الاحتباس الحراري في البلاد - بنسبة 3 في المائة، خلال الفترة نفسها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كازاخستان: استمرار صادرات النفط بعد هجمات أوكرانية على ميناء روسي

الشرق الأوسط

قالت وزارة الطاقة في كازاخستان، يوم الاثنين، إن صادرات النفط عبر ميناء أوست لوجا الروسي مستمرة ولم تنقطع بسبب هجمات أوكرانية بطائرات مُسيرة على محطة التصدير الرئيسية.

وشنت أوكرانيا هجوماً بطائرات مُسيرة على روسيا، مساء الأحد، مما أدى إلى انخفاض حاد في قدرة مُفاعل في واحدة من كبرى محطات الطاقة النووية الروسية، وأشعل حريقاً كبيراً في محطة تصدير الوقود الرئيسية بأوست لوجا.

وارتفعت أسعار النفط بسبب هذه الهجمات، خلال تعاملات يوم الاثنين، بفعل المخاوف من احتمال اضطراب إمدادات النفط الروسية.

وبحلول الساعة 06:56 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 13 سنتاً أو 0.19 في المائة لتصل إلى 67.86 دولار، وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 15 سنتاً أو 0.24 في المائة إلى 63.81 دولار.

وقال توني سيكامور، محلل السوق لدى «آي جي»: «بالنظر إلى النجاح الذي تُحرزه أوكرانيا في استهدافها البنية التحتية النفطية الروسية، فإن المخاطر بالنسبة للنفط الخام تتجه نحو الارتفاع».

من جهته، قال جي دي فانس، نائب الرئيس الأميركي، إن روسيا قدمت «تنازلات كبيرة» نحو تسوية تفاوضية في حربها مع أوكرانيا.

وأضاف: «أدركوا أنهم لن يكونوا قادرين على تنصيب نظام دمية في كييف. كان هذا بالطبع مطلباً رئيسياً في البداية. والأهم من ذلك أنهم أقروا بأنه سيكون هناك بعض الضمانات الأمنية لسلامة أراضي أوكرانيا».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الهند ترفض الضغوط الأميركية وتتمسك بشراء النفط الروسي

الشرق الأوسط

قال سفير الهند لدى روسيا، فيناي كومار، في مقابلة مع وكالة «تاس»، إن الهند ستشتري النفط من أي جهة تحقق مصلحة البلاد.

وأضاف كومار: «أولاً وقبل كل شيء، لقد صرحنا بوضوح بأنّ هدفنا هو ضمان أمن الطاقة لـ1.4 مليار نسمة في الهند، وأنّ تعاون الهند مع روسيا وعدد من الدول الأخرى قد أسهم في تحقيق الاستقرار بسوق النفط العالمية، لذا فإن قرار الولايات المتحدة غير عادل، وغير معقول، وغير مبرَّر. ستُواصل الحكومة اتخاذ الإجراءات التي تحمي المصالح الوطنية للبلاد. ويجري التبادل التجاري على أساس تجاري بحت، فإذا كانت شروط المعاملات التجارية والاستيراد صحيحة، فستواصل الشركات الهندية الشراء من أي مكان تحصل فيه على أفضل صفقة. هذا هو الوضع الحالي».

وأشار الدبلوماسي إلى أن التجارة بين الهند وروسيا هي علاقة ثنائية قائمة على المصالح المشتركة. وأضاف السفير: «تعتمد تجارتنا على عوامل السوق، وتجري بهدف رئيسي هو ضمان أمن الطاقة لـ1.4 مليار نسمة في الهند. هناك دول أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها ودول في أوروبا، تتاجر مع روسيا».

يُذكر أن الولايات المتحدة رفعت، في 6 أغسطس (آب) الحالي، الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الهندية بنسبة 25 في المائة (لتصل إلى 50 في المائة) بسبب شراء البلاد النفط والمنتجات النفطية الروسية. وقد وصفت وزارة الشؤون الخارجية الهندية حينها خطاب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن واردات النفط الروسية بأنه «غير مبرَّر».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

لماذا تستمر الهند بشراء نفط روسيا رغم العقوبات؟

اقتصاد الشرق

تؤكد زيارة وزير الخارجية الهندي سوبرامانيام جايشانكار إلى موسكو أن نيودلهي لا تخطط لخفض وارداتها من نفط روسيا طالما ظلت الخصومات جذابة، رغم تهديدات الرئيس الأميركي دونالد ترمب بالرسوم الجمركية.

تعهدت الهند وروسيا بتوسيع التعاون في التجارة والطاقة، وتواصل مصافي التكرير الهندية شراء نفط روسيا، حتى مع مضاعفة الرسوم الجمركية الأميركية إلى 50% في 27 أغسطس. ويُتوقع أيضاً أن يزور الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الهند لحضور القمة الثنائية السنوية في وقت لاحق من العام.

تضامن صيني مع الهند ضد رسوم ترمب

في عين نيودلهي، تفوق التكاليف السياسية والاستراتيجية مقابل التنازل لواشنطن ألم الرسوم الجمركية المرتفعة. وبهذا يواجه الاستقلال الاستراتيجي الذي صاغته الهند بعناية أصعب اختبار له حتى الآن - وبينما تضيق المساحة، يُرجح أن تتمسك نيودلهي بالخط للحفاظ على استقلالها ومكانتها كقوة صاعدة.

تقدر الهند حرية المناورة في عالم متقلب، والتحوط بين مراكز القوة بدلاً من الاعتماد على شريك واحد أياً من كان. في السنوات الأخيرة، اقتربت نيودلهي من واشنطن مع الحفاظ على علاقات مع موسكو، فهي عضو في مجموعة "بريكس" وكذلك الرباعية التي تقودها الولايات المتحدة.

مع واردات النفط المستقرة شديدة الأهمية لناحية النمو، تعتبر الهند أن شراء نفط روسيا منخفض الثمن هو جزء من هذا الاستقلال، ويُستحق الدفاع عنه. ولم تشتر الهند أي نفط روسي يذكر قبل حرب أوكرانيا.

كانت روسيا بعيدة عن أن تكون من أكبر 10 شركاء تجاريين للهند في عام 2021 لكنها ارتقت إلى المركز الرابع في 2024، مدفوعة بواردات النفط. لكن الصادرات الهندية إلى روسيا لا تزال ضئيلة مقارنة بالصين. ويُرجح أن تدفع نيودلهي موسكو لشراء مزيد من الأدوية والمنسوجات والسلع الزراعية لتصحيح اختلال التوازن التجاري.

توازن ينفع الجميع

تحاجج نيودلهي بأن تحول أوروبا نحو الموردين من "أوبك" أدى إلى ارتفاع الأسعار، وساعدت المشتريات الهندية من روسيا في استقرار العرض العالمي مع إبقاء الأسعار المحلية تحت السيطرة. وكانت الإدارة الأميركية السابقة أكثر تسامحاً مع هذا التوازن.

ولا تزال الصين أكبر مشترٍ لنفط روسيا، وتبقى أوروبا أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال الروسي، كما تواصل دول مجموعة السبع الأخرى، ومنها الولايات المتحدة، التجارة مع روسيا - ما يجعل استثناء واشنطن للهند يبدو أميل لموضوع نفوذ تجاري.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تعهد هندي مشروط بمواصلة شراء النفط الروسي

لا يضمن خفض واردات الطاقة من موسكو إطلاق العنان لفوائد تجارية للهند. وما زالت المحادثات مع الولايات المتحدة متوقفة بشأن الوصول إلى الأسواق الزراعية.

قد يصعّد الرئيس الأميركي دونالد ترمب المطالب أو يحول التركيز إلى نقاط اشتعال أخرى، مثل علاقات الهند مع مجموعة "بريكس". كما أن تركيز ترمب على تأمين صفقة مع الصين (المصدر الأمني الرئيسي للهند)، والمعاملة القاسية للحلفاء في أوروبا وآسيا، يعمق أيضاً الشكوك حول قيمة التقرب من الولايات المتحدة.

أُخوة تسليح

لا تزال روسيا مورداً مهماً للأسلحة، حتى مع حرص الهند على التنويع. فمخزون المنصات روسية المنشأ والإمدادات المستقبلية يجعلان الهند معتمدة على قطع الغيار والتدريب الروسيين.

لعبت منظومة الدفاع الجوي روسية الصنع (S-400) دوراً رئيسياً في اقتتال الهند مع باكستان في مايو مع اعتماد إسلام آباد على أسلحة صينية. قد تعاني الهند من تكاليف باهظة للاستعداد العسكري إذا انخفض التعاون إلى ما دون مستوى معين.

تعرف إلى خلفيات وأسباب الصراع المستمر بين الهند وباكستان

ولعلاقات الهند مع روسيا أيضاً قيمة استراتيجية أوسع حيث ترى نيودلهي موسكو كعامل موازنة رئيسي في المنافسة المتوترة مع بكين. اعتماد روسيا المتزايد على الصين يعقد الأمور بالنسبة للهند، لكن خفض العلاقات يهدد بدفع روسيا بالكامل إلى فلك الصين.

وقفت موسكو، حتى لو كانت قدراتها تتضاءل، إلى جانب الهند خلال سنوات حظر الأسلحة والعقوبات الأميركية، ولعبت دوراً حاسماً في حماية الهند من العزلة الدبلوماسية والضغوط العسكرية الأميركية خلال حرب بنغلاديش عام 1971. وبينما الطريق إلى اتفاق سلام في أوكرانيا غير مؤكد، ما يزيد من خطر تزايد إحباط ترمب من موسكو، كما أنه قد يجرّ الهند إلى عمق المشكلة.

سارت الهند حتى الآن على حبل رفيع من خلال الدعوة إلى السلام دون إدانة روسيا. وكما تُظهر الضغوط الأميركية المتزايدة والعقوبات الجديدة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، بإن مجال الهند للاستقلال الاستراتيجي قد يتقلص، لكن نيودلهي ليست مستعدة لتغيير مسارها بعد.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.